

مقدمة

يَشْتَمِلُ هذا الكتابُ على خطبِ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ السِّياسِيَّةِ والِدِينِيَّةِ والحَفَلِيَّةِ ونُصائِحِهِ وَوَصَايَاهُ ومُحاوراتِهِ المختلفةِ، كما يَشتمَلُ على رسائلِهِ الفِكْرِيَّةِ والسِّياسِيَّةِ والوَعظِيَّةِ والحَفَلِيَّةِ والمالِيَّةِ والإدارِيَّةِ والإخوانِيَّةِ وتَوقيعاتِهِ. وهي أَكثَرُ ما جُمِعَ من خُطْبِهِ ورسائلِهِ في القديم والحديث، إذ تَبَلَّغَ ثلاثمائة وستينَ وَبَيَّأً.

وتَدَاخَلَ مَوْضوعاتُ بعضِ خُطْبِهِ السِّياسِيَّةِ والِدِينِيَّةِ تَدَاخُلًا كبيرًا، بحيثِ يَصِحُّ أنْ تُضَافَ إلى الخُطْبِ السِّياسِيَّةِ أو الدِينِيَّةِ. وقد اجْتَهَدْتُ في تَصنيفِها والتَّفريقِ بينها مُسْتَهْدِيًا في ذلك بمِرامِيها ومَقاصِدِها الرَّاجِحَةِ. وتَخْتَلِطُ أيضًا مَوْضوعاتُ بعضِ رسائلِهِ المالِيَّةِ والإدارِيَّةِ اختِلاطًا شديدًا، بحيثِ يَجُوزُ أنْ تُدرَجَ في الرِّسائلِ المالِيَّةِ أو الإدارِيَّةِ. وقد سَلَكتُ في الرِّسائلِ المالِيَّةِ كُلِّ ما يَتَّصِلُ بالضَّرائِبِ والتَّفقاتِ، سواءَ أَكانَ ذلك تَشريعِيًا أم تَفْهِيديًا.

وأَبَيَّتُ أَكْمَلَ الرِّوايَاتِ وأَدقَّها وأَجودَها لِكُلِّ خُطْبَةٍ أو رسالةٍ جَمَعْتُها، دونَ مِراعَةٍ لِتَقَدُّمِ مُضدِّرِها أو تَأخُّرِها، فإنَّ المِصادِرَ المتأخِّرةَ قد تَتَضَمَّنُ الخُطْبَةَ أو الرسالةَ بِرُمَّتها وأَمَّا المِصادِرُ المُتَقَدِّمةُ فإنَّها قد تَقْتَصِرُ على جُزءٍ منها.

ولم أُوَحِّدْ مَتَنَ أَيِّ خُطْبَةٍ أو رسالةٍ، ولم أَدَاخِلْ بَيْنَ رِوايَاتِها المُخْتلِفَةِ، لِمَا في ذلك من تَشويهِ وإِفسادٍ للرِّوايةِ الأدبِيَّةِ والتَّاريخِيَّةِ، بل أَبَقِيْتُ على صُورِتها في المِضدِّرِ الَّذِي أَخَذْتُها مِنْهُ، فَذَكَرْتُه أَوَّلًا، ثُمَّ سَرَدْتُ سائِرَ مِصادِرِها.

وقَوِّمْتُ ما اغْوَجَّ من أَلْفاظِ بعضِ الخُطْبِ، والرِّسائلِ وتَرَاكيبِها، وَبَيَّهْتُ على ذلك. وَشَرَحْتُ كَثِيرًا من الأَلْفاظِ العَرَبِيَّةِ والتَّراكيبِ الصَّعْبَةِ، وَعَوَّلْتُ في ذلك على كُتُبِ المعاجِمِ والأَمْثالِ والتَّفْسيرِ. وَأَطَلْتُ في الشَّرْحِ والتَّقْلِيلِ عن تلك الكُتُبِ، ما اسْتَدَعَتِ الصَّرُورَةُ ذلك، لِأَوْضَحِ المِصادِرِ الثَّقافِيَّةِ والاتِّجاهاتِ الفَنِيَّةِ لِخُطْبِ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ ورسائلِهِ. أَمَّا مِصادِرُها الثَّقافِيَّةُ فَهِيَ إِسلامِيَّةٌ خالِصَةٌ، إِذ كانَ يَسْتَمِدُّ فيها من القرآنِ الكَرِيمِ والحديثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ، وَأَمَّا اتِّجاهاتُها الفَنِيَّةُ فَهِيَ جاريَّةٌ على رُسومِ الخُطْبِ والرِّسائلِ وتَقالِيدِها المَرعِيَّةِ في العَصْرِ الأُمَوِيِّ على الأَعْلَبِ، إِذ كانَ يَفْتَحُها بالتَّحْمِيدِ، وَيَحْرِصُ على حُسْنِ التَّقْسِيمِ، وَتَسْلُسُلِ الأَجْزاءِ، وَوُضوحِ الأَفْكارِ، وَقوَّةِ الحُجَّةِ، وصِحَّةِ الشَّاهِدِ، ودِقَّةِ الأَلْفاظِ، وجوْدَةِ التَّعْبِيرِ، وكانَ يُراوِحُ فيها بَيْنَ الإيجازِ والإِظْتابِ حَسَبَ مُقتَضَى الحالِ، وَيُلاحِظُ أَنَّهُ اسْتَهَبَ في بعضِ

حُطِبِهِ ورسائله الفِكْرِيَّةَ والسياسِيَّةَ والرَّعْظِيَّةَ والإدارِيَّةَ، ومالَ إلى تَشْقِيقِ المعاني، وتَفْرِيعِ الجُمَلِ، واستَعْمَلَ الطَّباقَ والازْدِواجَ.

وَصَنَعَتْ لِلكتابِ ثلاثةَ فهارسَ: أوَّلُها للأعلامِ والقبائلِ وأهلِ الأُمصارِ والفِرَقِ، وثانيها للمَصادِرِ والمَراجِعِ، وثالثُها للمُحتَوِياتِ.

وأشكُرُ للجامعةِ الأردنيَّةِ أنْ مَنَحَتْنِي إِجازةً تَفْرِغُ عِلْمِي للعامِ الجامعيِّ ٢٠٠٢/٢٠٠١، فمكَّنَتْنِي من إنجازِ هذا العَمَلِ.

وأرجو أنْ يُوفَّرَ هذا الكتابُ مادةً كافيةً من آثارِ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ، تُيسِّرُ دراسةَ شخصيَّتهِ وخِلافَتِهِ وسياسَتِهِ دراسةً وافِيَّةً.

واللهُ أسألُ أنْ يُلْهِمَنِي الصَّوابَ في القَوْلِ والعَمَلِ

عيسى عطاوان